

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية
المتاحـة للبلدان النامية عن دورته الثالثـة

المنعقدة في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ١٩٩٤



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>النقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣	٤-١	مقدمة
٥	٩-٥	<p>الأول - النظر في المسائل المنبثقة عن برنامج عمل الفريق العامل المخصص</p> <p>(أ) العروض القطرية للخبرات الوطنية (القدرات التصديرية، وفرص الأسواق، وتعزيز الصادرات وتسييقها)</p> <p>(ب) فرص الأسواق (ترتيبات التكامل الإقليمي، والتدابير البيئية)</p> <p>(ج) التعاون التقني</p>
٨	١٣-١٠	الثاني - مناقشات الجلسة العامة الثامنة (الختامية)
٨	١١-١٠	<p>ألف - الإجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص بشأن البند ٢ من جدول الأعمال</p> <p>باء - الإجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص بشأن البند ٦ من جدول الأعمال (استعراض</p>
٨	١٢	منتصف المدة)
٩	١٢	جيم - بيان اختتامي
١٠	١٩-١٤	الثالث - المسائل التنظيمية

المرفقات

١٣	ملخص الرئيسة	الأول-
١٩	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية	الثاني-
٢٠	العضوية والحضور	الثالث-

مقدمة

١ - عقد الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية دورته الثالثة في قصر الأمم، جنيف، من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وأثناء الدورة، عقد الفريق العامل المخصص جلستين عامتين وست جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٢ - استرعى الرئيس الانتباه إلى برنامج عمل الفريق العامل المخصص الذي يدعو الفريق إلى أن يأخذ في اعتباره الاتجاهات الشاملة في الاقتصاد العالمي لدى النظر في سبل توسيع الفرص التجارية للبلدان النامية. وقال إن مكتب الفريق العامل المخصص وافق في اجتماعه المعقود في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على استصواب تناول موضوع الاتجاهات الشاملة في دورة الفريق الثالثة. كما وافق المكتب على جدوى دعوة فريق من الخبراء لمساعدة الفريق في تحليل هذا الموضوع. ومن أجل تشكيل هذا الفريق، وافق المكتب على أن يقوم الرئيس بدعوة الدول الأعضاء في الفريق العامل المخصص إلى أن تضم وفودها للدورة الثالثة خبراً ذوي شأن بالموضوع. وعليه، يمكن أن يكرس الفريق العامل المخصص جزءاً من الدورة الراهنة للنظر في الاتجاهات والقضايا الشاملة التي تؤثر على الفرص التجارية للبلدان النامية، بما في ذلك مناقشة الفريق.

٣ - ورحب نائب الأمين العام للأونكتاد بجميع الوفود والضيوف نيابة عن الأمين العام. وأفاد بأن الفريق العامل المخصص في وضع حرج لأنه ليس لديه سوى فترة قصيرة من الوقت للاضطلاع بالمهام التي انيطت به، وكذلك نظراً لمسؤوليته عن الاسهام في الاستعراض الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية في منتصف الفترة الفاصلة بين المؤتمرات، كما وافق الأونكتاد الثامن على ذلك. وتنطوي المهمة الأخيرة على استعراض وتقييم برنامج عمل الأونكتاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتوقع لا من المجلس ذاته فحسب، وإنما من كل من هيئاته الفرعية أيضاً تقييم مدى تنفيذ توصيات الأونكتاد الثامن ذات الصلة والنظر في الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها حسب ما يكون ذلك ملائماً، بحيث تصبح نتيجة أعمال التقييم هذه متاحة للاستعراض النصفى الذي سيجرى في دورة مستأنفة للمجلس تقرر عقدها من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. ويمكن أن ينظر في هذه المسألة بصورة تمهيدية خلال الجزء الثاني من دورة المجلس الأربعين التي ستعقد من ١٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتمشياً مع الجدول الزمني لهذا، كان رئيس المجلس قد دعا جميع رؤساء الهيئات الفرعية إلى أن تقوم، بالتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء، بإعداد تقييم لعرضه على وجه السرعة على الأمين العام للأونكتاد بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المكلف بالقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الاستعراض. كما كان رئيس المجلس قد شدد على وجوب أن يكون التقييم مختصراً ومركزاً قدر الامكان. وسيتوقف نجاح الاستعراض النصفى، إلى حد كبير، على هذه المساهمات.

٤ - أما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل ذاته، فقد أثبتت العروض العديدة للخبرات الوطنية التي قدمتها الحكومات للنظر فيها في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢ من جدول الأعمال، على نطاق واسع، الدعم الذي يحظى به الجهد الجاري بذله بهدف توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية. وبالمثل، فإن تقارير أمانة الأونكتاد المعروضة على الفريق، والتي تفصلي ترتيبات التكامل الإقليمي والتدابير البيئية والمساعدة التقنية، يمكن أن تيسر مناقشة القضايا المطروحة في إطار البنددين الفرعرين (ب) و(ج) من البند ٢ من جدول الأعمال. وينطوي جانب آخر من برنامج العمل على تحليل الاقتصاد العالمي بغرض تحديد الاتجاهات الشاملة. ومن أجل مساعدة الفريق في تحقيق المسعي الأخير، سيتولى فريق خبراء عالي المستوى إدارة المناقشات والاشتراك فيها.

الفصل الأول
النظر في المسائل المتبعة عن برنامج عمل
الفريق العامل المخصص

- (أ) العروض القطرية للخبرات الوطنية (القدرات التصديرية، وفرص الأسواق، وتعزيز الصادرات وتسويتها):
 - (ب) فرص الأسواق (ترتيبات التكامل الاقتصادي، والتدابير البيئية):
 - (ج) التعاون التقني
- (البند ٣ من جدول الأعمال)

- كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل المخصص لنظره في هذا البند:
"فرص الأسواق (التدابير البيئية، وسياسات التكيف الهيكلي، والممارسات التجارية التقييدية)"،
تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.4/6)

"فرص الأسواق (التدابير التجارية، وآثار ترتيبات التكامل الاقتصادي)"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (Corr.1 TD/B/WG.4/7 و 1)

"التعاون التقني لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية"، تقرير من أمانة الأونكتاد
(TD/B/WG.4/10)

"الاعتبارات البيئية في تعزيز التجارة وتنمية الصادرات"، مذكرة من مركز التجارة الدولية المشتركة بين الأونكتاد والغات (TD/B/WG.4/Misc.24)

"ملخص تنفيذي للدراسة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و الصادرات المصنوعات للاقتصادات النامية"، مذكرة من امانة الأونكتاد (TD/B/WG.4/CRP.2)

عروض قطرية من بوليفيا (TD/B/WG.4/Misc.2)، وتركيا (TD/B/WG.4/Misc.3)، وبقى (TD/B/WG.4/Misc.4)، واكوادور (TD/B/WG.4/Misc.5)، وعمان (Corr.1 TD/B/WG.4/Misc.6)، وبين (TD/B/WG.4/Misc.7)، وكولومبيا (TD/B/WG.4/Misc.8)، والمانيا (TD/B/WG.4/Misc.9)، والبرازيل (TD/B/WG.4/Misc.10)، وجمهورية كوريا (TD/B/WG.4/Misc.11)، وسويسرا (TD/B/WG.4/Misc.12)، والولايات المتحدة الأمريكية (TD/B/WG.4/Misc.13)، ونيبال (Add.1 TD/B/WG.4/Misc.14)، وفنلندا (TD/B/WG.4/Misc.15)، واليابان (TD/B/WG.4/Misc.16)، والهند (TD/B/WG.4/Misc.17)، وفرنسا (TD/B/WG.4/Misc.18)

(Corr.1 TD/B/WG.4/Misc.21)، والمكسيك (TD/B/WG.4/Misc.19) والصين (TD/B/WG.4/Misc.22)، والنرويج (TD/B/WG.4/Misc.23)، والاتحاد الروسي (TD/B/WG.4/Misc.25)، ورومانيا (TD/B/WG.4/Misc.27)، ودول إفريقيا والكاريبية والمحيط الهادئ (TD/B/WG.4/Misc.28)، وأندونيسيا (TD/B/WG.4/Misc.29)، والنمسا (TD/B/WG.4/Misc.30).

٦ - واسترعى مدير شعبة التجارة الدولية لدى تقديمها هذا البند الانتباه الى الوثائق التي اعدت لمساعدة الفريق العامل المخصص في اجراء مناقشاته. ويبحث الفصل الثاني من التقرير الذي يتناول ترتيبات التكامل الاقليمي (TD/B/WG.4/7) الآثار التي يمكن أن تخلفها ترتيبات التكامل الاقليمي الرئيسية بالنسبة للفرص السوقية الصادرات البلدان النامية. وقد جرى تقييم آثار هذه التجمعات على الفرص التجارية للبلدان النامية المشتركة فيها والآثار على الفرص التجارية للبلدان النامية الباقية خارج الترتيبات. كما يتناول التقرير دراسة النطاق الذي يمكن أن يؤدي فيه تحسن انتاجية وكفاءة المنتجين داخل المجموعات الى زيادة صعوبة المنافسة على التكتلات أو الأسواق العالمية. أما فيما يتعلق بالتدابير البيئية، فقد أشار الى أن الفريق العامل المخصص قد قرر في دورته الثانية مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة الثالثة على أساس التقرير TD/B/WG.4/6. وفيما يتعلق بمواصلة هذا الموضوع، سيقدم في الوقت المناسب تقرير عن التعاون بشأن وضع العلامات الايكولوجية. وعلاوة على ذلك، تفضل مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات باعداد مذكرة عنوانها "الاعتبارات البيئية في تعزيز التجارة وتنمية الصادرات" (TD/B/WG.4/Misc.24) سيقدمها ممثل مركز التجارة الدولية.

٧ - ويتناول التقرير TD/B/WG.4/7 أيضا قضية التدابير التجارية بوصفها عاملًا يحدد الامكانيات التصديرية للبلدان النامية. ووفقا للتوصية ١ التي وافق عليها الفريق العامل المخصص في دورته الثانية، سيجري النظر في نتائج جولة أوروغواي التي لها تأثير كبير على هذه القضية في الدورة الرابعة للفريق العامل المخصص المقرر عقدها من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٨ - وفيما يتعلق بالبند الغرعي (ج) من البند ٣ من جدول الأعمال، يؤكد التقرير عن التعاون التقني (TD/B/WG.4/10) على حاجات ومتطلبات البلدان النامية من المساعدة التقنية فيما يتعلق بمجالات ثلاثة هي: (أ) توسيع القدرات التصديرية؛ (ب) تعزيز بيئة الاستثمار لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) تعزيز القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسة الاقتصادية واداراتها. وقد حدد التقرير أيضا الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه الى الفقرات ٥١ الى ٥٣ التي

تبرز مشكلة كفاية الموارد للتعاون التقني. وفي الختام، أعرب عن تقديره لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية لمشاركتها بأفكارها القيمة بشأن المساعدة التقنية.

٩ - وقرر الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة السابعة (الافتتاحية) المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال في جلسات غير رسمية.

الفصل الثاني
مناقشات الجلسة العامة الثامنة (الختامية)

**ألف - الاجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص
بشأن البند ٣ من جدول الأعمال**

١٠ - في الجلسة العامة الثامنة (الختامية) للفريق العامل المخصص المعقدة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ عرضت الرئيسة ملخصا (TD/B/WG.4/L.10) استنادا إلى العروض القطرية، والوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد وأمانات الهيئات الدولية الأخرى، والأراء التي أعرب عنها فريق الخبراء، والمناقشات التي دارت أثناء الدورة.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، قرر الفريق العامل المخصص ارفاق ملخص الرئيسة بالتقرير عن دورته الثالثة. وللاطلاع على الملخص، انظر المرفق الأول.

**باء - الاجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص بشأن
البند ٦ من جدول الأعمال (استعراض منتصف المدة)**

١٢ - فيما يتعلق بالتحضيرات للاستعراض الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية في منتصف الفترات الفاصلة بين المؤتمرات، وبالدعوة إلى تقديم تقييمات من كل من هيئات المجلس الفرعية حول مدى إعمال توصيات الأونكتاد الثامن وأي اجراءات أخرى يستنساب اتخاذها، وافق الفريق العامل المخصص رسميا على تقريره المؤقت عن العمل المنجز حتى الآن، وهو التقرير الذي سيحييه الرئيس مرفقا برسالة موجهة إلى الأمين العام للأونكتاد بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المنشأ لإعداد عمل المجلس. والقيام بهذا الإجراء هو استجابة للدعوة التي وجهها رئيس مجلس التجارة والتنمية في رسالته المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى رؤساء جميع الهيئات الفرعية للمجلس. ونظراً لتوقيت استكمال جولة أوروغواي، وولاية الفريق، سيتم إعداد التقرير النهائي، مع مراعاة آثار جولة أوروغواي على توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، في الدورة الرابعة (النهائية) للفريق العامل المخصص المقرر عقدها من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤.

جيم - بيان اختتامي

١٣ - لدى الثناء على جميع الذين ساهموا في تكليل دورة الفريق العامل المخصص بالنجاح، وخاصة الوفود المشاركة، وفريق الخبراء المدعويين الذين أسهموا في المناقشة حول الاتجاهات والقضايا العالمية التي تؤثر في الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، وأمانة الأونكتاد التي أبانت في إعداد الوثائق، لاحظت الرئيسة أن هذا التقرير يسّر إلى حد بعيد مهمتها في قيادة الفريق.

الفصل الثالث
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٤ - افتتحت الرئيسة الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

باء - انتخاب أعضاء المكتب^(١)

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٥ - كان مكتب الفريق العامل المخصص مشكلاً في جلسته العامة السابعة (الافتتاحية) المعقدة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، على النحو التالي:

الرئيسة: السيدة ماجدة شاهين (مصر)

نواب الرئيسة: السيد ا. كيناس (اليونان)

السيد ب. هوتابارات (اندونيسيا)

السيد ك. سينانسيو (المكسيك)

السيد ي. افاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد ه. دزفييمبو (زمبابوي)

المقرر: السيد ديتمار - غيرت لاكتر (النمسا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٦ - أقر الفريق العامل المخصص، في الجلسة ذاتها المعقدة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، جدول أعمال المؤقت (TD/B/WG.4/9) على النحو التالي:

-١ انتخاب أعضاء المكتب

-٢ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- النظر في المسائل المتبعة عن برنامج عمل الفريق العامل المخصص:
 (أ) العروض التطورية للخيرات الوطنية (القدرات التصديرية، وفرص الأسواق،
 وتعزيز الصادرات وتسويتها)

(ب) فرص الأسواق (ترتيبات التكامل الإقليمي، والتدابير البيئية)

(ج) التعاون التقني

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للفريق العامل المخصص

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية، الجزء الثاني
 (المستأنف) من الدورة الأربعين، الاستعراض التصفي.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للفريق العامل المخصص

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٧ - أقر الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٤ آذار /
 مارس ١٩٩٤، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة (TD/B/WG.4/L.9). وللاطلاع على نص جدول
 الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني.

هاء - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٨ - لم يتم اثارة أي نقاط في إطار هذا البند من جدول الأعمال أثناء الدورة.

**وأو - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المرفوع
إلى مجلس التجارة والتنمية**

١٩ - اعتمد الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، في جلسته العامة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، مشروع التقرير عن دورته الثالثة (TD/B/WG.4/L.7) وفوض المقرر استكمال النص النهائي حسب الاقتضاء.

الحاشية

(١) وفقا للمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين، يبقى أعضاء المكتب الذين انتخبوا في الدورة الأولى للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في منصبهم طوال مدة حياة الفريق العامل المخصص. وبما أنه جرى تبديل بعض أعضاء المكتب في الدورة الثانية، فإن أعضاء مكتب الفريق العامل الذين انتخبوا هم حاليا كما ورد ذكرهم.

المرفق الأول
ملخص الرئيسة

على أساس العروض التقطيرية، والوثائق التي أعدتها الأمانة والهيئات الدولية الأخرى ، والأراء التي أعرب عنها فريق الخبراء، ومناقشات الفريق العامل المخصص، لخصت الرئيسة نتائج الدورة على النحو التالي:

أولاً - الاتجاهات الشاملة في الاقتصاد العالمي التي تؤثر على الفرص التجارية للبلدان النامية

١ - على الرغم من أن نمو الانتاج والتجارة العالميين قد تباطأ في الأعوام الأخيرة بعد الذروة التي بلغها في عام ١٩٨٨ بسبب الانكماش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشدة تقلص الأنشطة الاقتصادية في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، يعتقد أن توقعات نمو الاقتصاد والتجارة العالميين في الأعوام القادمة تبشر بالخير. ومن المرجح، فيما يبدو، أن يمتد الانتعاش الاقتصادي الذي يجري حاليا في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى بعض البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الأعوام القادمة. ومع أنه يصعب التنبؤ بموعد حدوث الانتعاش الاقتصادي في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، فهناك مع ذلك علامات انتعاش في بعض هذه الاقتصادات، وإن كانت تتسم مع ذلك بالبطء. وإنما، فإن حالة هذه البلدان لا تزال تكتنفها الصعوبات. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن أداؤها الاقتصادي والتجاري الكلي كان أفضل في الأعوام الأخيرة من أداء البلدان المتقدمة بفضل مجموعة من السياسات المحلية الملائمة (بما في ذلك تنفيذ برامج التكيف الهيكلي)، وتدني أسعار الفائدة العالمية طويلة الأجل، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إليها. ومن شأن استمرار هذه العوامل في التسعينيات أن يحسن التوقعات بالنسبة للبلدان النامية. كما أن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً.

٢ - وبالرغم من هذه الصورة العامة المواتية، للاقتصاد العالمي في التسعينيات، فإن المحصلة بالنسبة للكثير من البلدان النامية ليست خالية من مخاطر يشيرها عدد من العوامل، أولاً، يمكن أن ينقاوم الأداء الاقتصادي لفرادي البلدان النامية ومجموعات البلدان النامية تفاوتاً كبيراً وأن يسفر عن اتساع الهوة فيما بين هذه البلدان؛ ثانياً، يمكن أن يتغير الجو الاقتصادي الدولي إلى الأسوأ؛ ثالثاً، فإن البيئة الاقتصادية الدولية بيئنة تشتد فيها المنافسة بسبب التغيرات الهيكيلية في الاقتصاد العالمي؛ ورابعاً، يمكن، بصرف النظر عن اختتام جولة أوروغواي بنجاح، أن تعود الضغوط الحمائية مرة أخرى إلى الظهور إذا لم يتحقق النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. هذا فضلاً عن أن حالة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية التي كانت قد تضررت بفعل اتجاه الأسعار الحقيقة للسلع الأساسية نحو الهبوط في العقد الماضي لا تزال مثيرة للقلق. فهذه البلدان ما زالت تفتقر إلى الموارد

(المالية والبشرية والمؤسسية) اللازمة لتنفيذ برامج التنويع بنجاح. ولوحظ أن حالة أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية خطيرة بوجه خاص. ولا شك أن توسيع التجارة أمر يتسم بأهمية جوهرية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بين في جميع البلدان النامية.

٢ - وقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر وعولمة الانتاج أثر كبير على الفرض التجاري. وكان هناك اختلاف نوعي في طابع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعوام الأخيرة. ومن التطورات الرئيسية التي حدثت في الأعوام العشرة الماضية الانتقال نحو نظم متكاملة للإنتاج الدولي ونحو قيام المؤسسات الكبرى بعملية التسويق. وقد يسر تحرير التجارة والاستثمار نقل التكنولوجيا في الوقت الذي أتاحت فيه ظهور تكنولوجيا المعلومات مباشرة الادارة العالمية على أساس يومي. ومن النتائج الهامة التي ترتب على ذلك انه أصبح بالامكان، من حيث المبدأ القيام، داخل شبكة مؤسسات، بتنفيذ أي جزء من سلسلة القيمة المضافة، في أية بقعة من العالم. ودللت التجربة على أن البلدان الراغبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون لديها اطار اقتصادي مفتوح يكون ثابتاً ومنظوراً ويسمح بتحويل الأرباح. وهذا يعني أن الحكومات يجب أن تكون محذة لاتخاذ اجراءات عملية في عدد من المجالات. ذلك أن البيئة الملائمة تشمل لا تحرير الضوابط التنظيمية فحسب، وإنما تشمل أيضاً انشاء هيكل أساسية داعمة للإنتاج المحلي. ولوحظ مع ذلك أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية في الأعوام الأخيرة قد اقتصر على عدد من البلدان.

ثانياً - بناء القدرات التصديرية

ألف - دور الحكومة

٤ - لقد أفضى النظر في الخبرات الوطنية والعروض القطرية الإضافية الى تأكيد الاستنتاجات العامة التي استمدت من مناقشة الفريق في دورته الثانية لدور الحكومة في تشجيع تنمية القدرات التصديرية في البلدان النامية القادرة على المنافسة دولياً. ورثى بوجه خاص أن على الحكومات القيام بدور حيوي في انشاء بيئه تكون قادرة على تنمية القطاع الخاص والحفاظ عليه وذلك بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية والاقتصادية الأساسية وبازالة القيود الادارية والقانونية المفروضة على انشاء المؤسسات وتشغيلها. ويمكن للحكومات أن تعزز النمو في القطاع الخاص من خلال تنمية الموارد البشرية ودعم الاستثمار وتعزيز شبكات الأعمال التجارية. والشراكة بين القطاعين العام والخاص أمر حيوي لنجاح تخطيط وتنفيذ برامج التجارة والاستثمار.

باء - النقد الأجنبي

٥ - يعتبر النظام الرشيد لإدارة النقد الأجنبي، الذي يعتمد على قوى العرض والطلب، وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، بما في ذلك السياسات النقدية، من الشروط الالزمة لتحديد سعر الصرف من أجل تنمية التجارة الخارجية (ال الصادرات والواردات) على نحو سليم. هذا علاوة على أن

نظاماً كهذا لادارة سعر الصرف يلغي الحاجة الى نظم معقدة للرقابة على النقد الأجنبي والواردات في سبيل تعويض التحيز ضد الصادرات بسبب أسعار صرف عالية بشكل غير واقعي.

جيم - تنمية الموارد البشرية

٦ - ينصب التركيز الى حد أكبر على تنمية الموارد البشرية من خلال توفير التعليم المهني والتعليم العالي والتدريب الخاص للعامل من أجل استيعاب التكنولوجيات والمهارات الجديدة باعتبار ذلك عنصراً استراتيجياً في بناء القدرات التصديرية.

دال - الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ - لقد تم التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور رئيسي في تنمية العلاقات التجارية. فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يتيح فرص الوصول الى التكنولوجيات الجديدة والمهارات الادارية وأسواق الصادرات. ولthen كان القرار المتعلق بالجهة التي يتبعين على الشركة أن تستثمر فيها قراراً يعتبر من المسائل التجارية فإن على حكومات البلدان المستثمرة والبلدان المتلقية على حد سواء القيام بدور في توفير إطار من خلال عقد اتفاقيات تتناول تشجيع الاستثمار وحمايته ومن خلال الاستعانة بصفوف مساعدة لتنويع الاستثمار في مشاريع سليمة في أسواق تعدّ أسواقاً صعبة.

ثالثاً - توسيع فرص الأسواق التصديرية

ألف - التدابير البيئية

٨ - وقد اعتبر أن هناك حاجة للاضطلاع بالمزيد من العمل في مجال تحليل السياسات وتحديد المفاهيم بغية المساهمة في التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، بالإضافة إلى الحاجة لإعلام القطاع الخاص في البلدان النامية بالتدابير والاتجاهات الجديدة في مجال التجارة والبيئة من أجل ضمان تسهيل الامتثال للشروط المحددة حديثاً. ومن الأمثلة على ذلك أنه مع ضرورة بذل جهود للتأكد من أن برامج التعبئة ووضع العلامات البيئية لن تصبح بمثابة حاجز جديد أمام التجارة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه البلدان تحتاج أيضاً إلى دعم من أجل استغلال الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن إصدار الشهادات للمنتجات بوصفها منتجات "ملائمة من الناحية البيئية" ووضع برامجها الوطنية الخاصة بها على صعيد وضع العلامات البيئية.

٩ - كما أن البلدان النامية بحاجة إلى اعتماد معايير بيئية من أجل منع استيراد المنتجات غير المقبولة من الناحية البيئية وتجنب إغراق أسواقها بسلع لم تعد مقبولة في بلدان المنشأ.

١٠ - وقد تم التشدد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها على إنتاج المنتجات الملائمة للبيئة وتعزيز فرصها التجارية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الجديدة الناشئة عن الشواغل البيئية.

١١ - ولاؤنكتاد، وفقاً للولاية المحددة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، دور هام يتعين أن يؤديه في تحديد المفاهيم وتحليل السياسات فيما يتصل بالعلاقة المتبادلة بين التدابير البيئية والتجارة. وعلاوة على ذلك، تم التشدد على ضرورة زيادة التنسيق بين الأونكتاد وسائر الهيئات الدولية ذات الصلة، ولا سيما مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات. ولوحظ أن للأونكتاد ومركز التجارة الدولية دورين متكاملين في نشر المعلومات والمساعدة التقنية لأغراض استغلال الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن وضع التدابير والمعايير البيئية الجديدة (الأونكتاد على المستوى الحكومي الدولي ومستوى السياسات، ومركز التجارة الدولية على المستوى التنفيذي).

ترتيبات التكامل الإقليمي

١٢ - لقد حدث توسيع وتكثيف سريعاً في ترتيبات التكامل الإقليمي في جميع المناطق، بما في ذلك تسارع توسيع التجمعات التي تشكلت حول الدول التجارية الرئيسية، وظهور ترتيبات مختلطة بين البلدان النامية وشركائها التجاريين الرئيسيين، مع تجدد في عملية التكامل فيما بين البلدان النامية.

١٣ - ومن المحتمل أن تكون للسمات الجديدة لعمليات التكامل الإقليمي آثار هامة بالنسبة للبلدان المشتركة في هذه العمليات وكذلك بالنسبة لبلدان أخرى، وعلى وجه أكثر تحديداً بالنسبة للفرص التصديرية للبلدان النامية.

١٤ - وقد اعتبر أن الفرص التصديرية للبلدان النامية وغيرها من البلدان خارج نطاق الترتيبات الإقليمية تتوقف إلى حد بعيد على مدى افتتاح مخططات التكامل الإقليمي. وينبغي لازالة الحاجز فيما بين المناطق أن تكون مقتربة بتحفيض أو إزالة الحاجز في التجارة مع بلدان ثالثة وبالتالي فإن النهج الإقليمية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون متكاملة.

١٥ - إلا أن التوجه الداخلي للتترتيبات الإقليمية قد يؤثر تأثيراً معاكساً على الفرص التجارية للبلدان غير الأعضاء.

١٦ - والوضع المثالى هو وجود مخططات تكامل إقليمي متسقة مع النظام التجارى المتعدد الأطراف بحيث تعزز التجارة بين المناطق كما تؤدى، من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إلى حفظ التجارة

مع بلدان ثالثة. وبهذه الطريقة تتولد فرص تصديرية جديدة بالنسبة للاقتصادات داخل هذه الترتيبات وخارجها.

١٧ - ومن شأن التنفيذ الكامل والعاجل لنتائج جولة أوروغواي أن يسم مساهمة ذات شأن في تعزيز التوجه الخارجي لتجمعات التكامل الاقتصادي.

١٨ - كما أن آثار مخططات التكامل على الفرص التصديرية للبلدان النامية تتوقف على الدينامية الاقتصادية والقوة التنافسية لقدرات توريد الصادرات التي تتمتع بها البلدان المشتركة في هذه المخططات وشركاؤها التجاريين من البلدان الأخرى على السواء.

رابعاً - ترويج الصادرات وتسويقها

١٩ - إن للحكومات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء دوراً تؤديه في ترويج الصادرات من البلدان النامية. والبلدان النامية بحاجة أيضاً إلى إيلاء اهتمام متزايد لتنمية الموارد البشرية في مجال إدارة الصادرات، ولا سيما تحسين المهارات المهنية للمصدرين ومعرفتهم بالأسواق الأجنبية. كما أنها بحاجة إلى زيادة الاستثمارات في أنشطة ترويج الصادرات وتسويقها. وتم التشديد على أهمية مراقبة النوعية باعتبارها أداة لترويج الصادرات، بما في ذلك ضرورة اعتماد آليات مناسبة على المستوى الحكومي ومستوى القطاع الخاص من أجل ضمان جودة المنتجات التصديرية.

٢٠ - ويمكن لوكالات ترويج التجارة التابعة للبلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية في زيادة صادراتها وذلك بوسائل من بينها توفير المعلومات والمساعدة الترويجية، واسداء المشورة للمؤولين التجاريين والمنظمات وفرادى المصدرين في البلدان النامية، ووضع برامج تدريبية في مجال ادارة الصادرات، فضلاً عن تمويل مشاريع تنمية الصادرات.

٢١ - واعتبر أن زيادة التعريف بالترتيبيات التجارية وبمصادر المشورة والمساعدة هي مسألة ينبغي أن تعالج معالجة أولى على المستوى الدولي كما أن هناك حاجة في هذا السياق لدعم أهداف مبادرة الأونكتاد المتعلقة بإنشاء النقاط التجارية.

٢٢ - كما أن القدرات وقنوات المبيعات الخارجية للشركات الأجنبية المستثمرة في البلدان النامية توفر وسيلة لترويج الصادرات وتسويقها. وينبغي ايلاء اهتمام للكيفية التي يمكن بها استخدام قنوات الشركات الأجنبية هذه على أفضل وجه.

خامسا - التعاون التقني

٢٢ - واعتبر أيضاً أن للتعاون التقني - الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف - دوراً هاماً في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها، في بناء القدرات التصديرية، وتحديد فرص الأسواق التصديرية والاستجابة لها، وتعزيز قدراتها في مجال ترويج الصادرات وتسويتها. وبالتالي فقد اعتبر أن هناك حاجة لتعزيز التعاون التقني مع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بغية تمكين هذه البلدان من زيادة مشاركتها في التجارة الدولية، وتوسيع وتحسين فرص أسواقها التصديرية. وتم التشديد بصفة خاصة على أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات في جميع أنشطة التعاون التقني من أجل توسيع الفرص التجارية للبلدان النامية.

٢٤ - وأشار إلى أن هناك حاجة لاستعراض احتياجات التعاون التقني للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فضلاً عن استعراض برامج المساعدة التقنية الجارية من أجل تحديد الفجوات القائمة. واعتبر أنه من الصعب تحديد الأولويات. وأشار إلى أن المساعدة التقنية المحددة على أساس الطلب يمكن أن تكون أكثر أشكال المساعدة فعالية بالنسبة للمستفيدين. وفيما يلي بعض المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني:

- (أ) التجارة والبيئة:
 - ١' التدابير التنظيمية المؤثرة على التجارة
 - ٢' تطوير وتسويق المنتجات الملائمة من الناحية البيئية
 - ٣' تكنولوجيا ترويج الاستثمار؛ وتنمية الموارد البشرية
- (ب) تحليل تدابير مراقبة التجارة
- (ج) استخدام نظام الأفضليات المعمم
- (د) تنفيذ نتائج جولة أوروغواي وتحليل قضايا ما بعد جولة أوروغواي
- (ه) سياسة المنافسة وأثر الممارسات التجارية التقييدية
- (و) وضع استراتيجيات تصديرية مناسبة
- (ز) تحديد واستغلال الفرص التجارية الناشئة عن ترتيبات التكامل الإقليمي
- (ح) بناء القدرات المؤسسية.

المرفق الثاني

**جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للفريق العامل المخصص لتوسيع
الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية**

- ١ انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ النظر في المسائل الناجمة عن برنامج عمل الفريق العامل المخصص:
نتائج جولة أوروغواي وأثارها على التوقعات التجارية للبلدان النامية، بما في ذلك تعيين الفرص
الناشئة عن خفض التعريفات والتدابير التعريفية المفروضة على المنتجات التي لها أهمية
تصديرية بالنسبة لهذه البلدان
- ٤ مسائل أخرى
- ٥ اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص المرفوع إلى مجلس التجارة والتنمية.

**المرفق الثالث
العضوية والحضور^(أ)**

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في الفريق العامل المخصص ممثلة في الدورة:

الفلبين	الاتحاد الروسي
فنزويلا	ألمانيا
كوبا	اندونيسيا
كوت ديفوار	أوروغواي
كولومبيا	تركيا
مدغشقر	تونس
مصر	الجزائر
المغرب	الجماهيرية العربية الليبية
المكسيك	جمهورية تنزانيا المتحدة
المملكة العربية السعودية	جمهورية كوريا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
МИАНАМАР	الدانمرك
الترويج	رومانيا
التمسا	زمبابوي
نيجيريا	سري لانكا
الهند	سلوفاكيا
هولندا	سويسرا
الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
اليابان	العراق
اليونان	غانا
	فرنسا

(أ) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/WG.4/INF.3

- ٢ - وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الاونكتاد وغير الأعضاء في الفريق العامل المخصص ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

تايلند	اثيوبيا
جامايكا	أذربيجان
جزر الBahamas	الأرجنتين
جمهورية أفريقيا الوسطى	اريتييريا
السويد	اسبانيا
شيلي	اكوادور
غواتيمالا	ايرلندا
عمان	ايطاليا
فنلندا	باراغواي
قطر	البرتغال
كостاريكا	بليز
ماليزيا	بنما
نيبال	بوليفيا

- ٣ - وكان مركز التجارة الدولية المشتركة بين الاونكتاد والغات ممثلا في الدورة.

- ٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتفاق العام بشأن التعرفيرات الجمركية والتجارة.

- ٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ
الجامعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦ - وكانت المنظمتان التاليتان من المنظمات غير الحكومية ممثلتين في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

٧ - واشترك في الدورة الخبراء التالي ذكرهم:

السيد مسعود أحمد، البنك الدولي، واشنطن

الفريد مايزيلس، جامعة اكسفورد

السيد خايimi دي ميلو، جامعة جنيف

السيد د. روزاتي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف

السيد رعد صندي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد كارل ب. سوقات، الأونكتاد.

- - - - -